

دور العامل البشرى الزراعى فى تنمية الزراعة المصرية

اعداد

دكتور محمد أبو مندور الديب

قسم الاقتصاد الزراعى

كلية الزراعة — جامعة القاهرة

مقدمة :

تحتل الدراسات الخاصة بالتخطيط والتنمية الاقتصادية مكانة هامة لما تسهم به فى وضع الأساس العلمى والتطبيقاتى لتنمية الموارد المادية والبشرية فى الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء ، وتزداد هذه الأهمية وضوحا فى ظروف الدول المتخلفة أو ما تسمى أحيانا بالدول النامية أو دول العالم الثالث للدور الأساسى الذى يمكن أن تلعبه هذه الدراسات للخروج بها من دائرة التخلف التى عانت منها قرونا كثيرة ، هذا ولقد أثبتت تجارب الأخذ بالتخطيط والتنمية الاقتصادية فى الدول المتقدمة نتائج واضحة فى زيادة معدلات النمو الاقتصادى الأمر الذى انعكس فى زيادة الدخل الحقيقى للفرد ومن ثم الوصول الى مزيد من الرفاهية الاقتصادية . كما أثبتت التجربة التاريخية فى الدول المتخلفة أن تلك الدول التى ارتضت لنفسها السير فى طريق الاقتصاد الحر أو ما يسمى بالاقتصاد التلقائى أنها عانت من اختناقات اقتصادية وبالذات فى مجال التنمية وسوء التوازن بين هياكل الاقتصاد القومى الرئيسية فى نفس الوقت الذى نرى فيه الجزء الآخر من هذه الدول والتي آمنت بضرورة التخطيط والتنمية قد قفزت قفزات واضحة فى سلم التقدم الاقتصادى ، ومن الأمثلة الواضحة لهذه الدول جمهورية مصر العربية والهند وغيرهما من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

أهمية البحث والهدف منه :

إذا كانت التنمية الاقتصادية هى الهدف فان التخطيط الاقتصادى يعتبر الوسيلة التى تستخدم لتحقيق هذا الهدف بفترة زمنية محددة، وكلما اعتمد على شقين رئيسيين، هما الجانب المادى والجانب البشرى، ويهتم الجانب المادى للتنمية بترشيد الموارد الاقتصادية المتاحة وتنميتها بهدف زيادة الانتاج والاستهلاك وتوسيع القاعدة المادية للدولة بصورة عامة . . الخ، من الأهداف المادية إلا أن الجانب البشرى لا يقل دوره عن دور العامل المادى فى التنمية حيث يعتبر المخطط المنفذ الأساسى للتنمية ، إذ لا يمكن اغفال دور العامل البشرى الواعى فى المشاركة فى التنمية الاقتصادية تخطيطا وتنفيذا ومتابعة واستفادة بنتائج خطط التنمية، وكلما زادت درجة هذه المشاركة وتفهمه لأبعادها بصورة سليمة وعلمية أمكن الحصول على مزيد من النتائج

الاجابية في مجال التقدم الاقتصادي في الدولة بوجه عام والوحدة الانتاجية بوجه خاص ، وتؤكد أهمية تنظيم الجماهير نحو التنمية في كثير من المواثيق السياسية للدول المتقدمة والمتخلفة بصورة عامة ، ولقد أعطت حكومة الثورة هذا الجانب أهمية واضحة حيث ينص برنامج العمل الوطنى :

« ان زيادة الانتاج والانتاجية لتفرض علينا ان نهتم اهتماما حقيقيا بالتخطيط — فالتخطيط هو عصب اية تنمية اشتراكية ولئن كانت جهود المواطنين وحماستها هى التى مكنتها من بلوغ ما بلغناه الا ان استمرار التقدم متوقف على ان ترتبط جهود الملايين بعمل تنظيمى مخطط » (※) .

ويلعب القطاع الزراعى دورا اساسيا في التنمية الاقتصادية بوجه عام حيث يعتبر المصدر الرئيسى لتوفير المواد الغذائية لغالبية السكان كما انه مسئول أيضا عن مواجهة الزيادة السكانية والزيادة في الطلب على المحاصيل الزراعية كما ونوعا في نفس الوقت الذى يساهم به هذا القطاع في مد القطاعات الاقتصادية الأخرى بالمواد الخام اللازمة للصناعة واستخدام جزء من الفائض الغذائى أو فائض مواد التصنيع الزراعية للحصول على العملات الأجنبية لزيادة كمية الصادرات من كل منهما بهدف استخدامها في خطط التنمية الاقتصادية لكل القطاعات الاقتصادية . وفي ظروف الزراعة المصرية فان على هذا القطاع مهمة توفير كل هذه المتطلبات الأمر الذى يجعل للتنمية في هذا القطاع مكانة خاصة كما وتتأكد هذه الأهمية (تنمية القطاع الزراعى) في درجة التخلف النسبى التى وصل لها ومن ثم فان عملية النهوض به من مركز القطاع المتخلف الى مركز أكثر تقدما يحتاج لجهود مضاعفة من الناحية المادية والبشرية واذا كانت الزراعة المتقدمة كما يتصور البعض تعتمد على استخدام كل منجزات العلم والتكنولوجيا في المجالات الزراعية فان هذا التصور يعد قاصرا مالم يتكامل معه الشق المكمل ، الا وهو تحويل العامل البشرى الزراعى الى عنصر قادر على استيعاب كل أدوات التقدم المادية بالصورة العلمية يفهمها ويرشد استخداماتها ويعى آثارها ومن ثم فان الهدف من هذا البحث هو دراسة إمكانات قيام العامل البشرى الزراعى بالدور المنوط به في خطط التنمية الاقتصادية الزراعية في الظروف الحالية في نفس الوقت الذى يمكن أن تخرج من اطار التحليل الى امكانية تطويره لى يساهم بدوره بصورة أكثر تكاملا مع العنصر المادى للتنمية .

محددات استخدام العامل البشرى الزراعى في التنمية الاقتصادية :

بعد ان اوضحنا أهمية التنمية والتخطيط الاقتصادى في ظروف الدول المتخلفة ودور العامل البشرى في المجال الزراعى وخاصة في ظروف جمهورية مصر العربية يمكن القول — ومن خلال التحليل الشامل لوضع العامل البشرى الزراعى في الريف المصرى وربطه بالقطاعات الأخرى حتى يكتمل التحليل ويتصف بالشمولية في العرض ولكى لا نعزل المتغيرات الخارجية عن القطاع

* برنامج العمل الوطنى تصور الدولة الحديثة .

الزراعى لـلـها من أهمية فى التأثير على مقوماته ودوره فى المشاركة فى خطط التنمية الاقتصادية — بأن العامل البشرى الزراعى المصرى فى وضع لا يسمح له والى حد كبير جدا فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والمساهمة فى وضع الخطط الاقتصادية ومناقشتها وتنفيذها ومتابعتها للأسباب التالية :

أولا — الركود الفكرى والثقافى الذى لا يزال الفلاح المصرى يعاني منه كنتيجة لتراكمات قرون عدة من التخلف الثقافى والحضارى وما نتج عنه من عدم الاهتمام بالتعليم ونشر الثقافة بصورها المتعددة الأمر الذى ينعكس فى ارتفاع نسبة الأمية فى الريف المصرى حسب تعداد سنة ١٩٦٠ كما هو موضح فى جدول رقم (١) .

ومن الجدول رقم (١) نود أن نؤكد على عدة ملاحظات هامة وهى :

١ — أن بيانات هذا الجدول تشمل كل سكان الريف بما فيهم العاملين بمؤسساته المختلفة ، ومن ثم فانه من المتوقع أن تكون نسبة المشتغلين بالقطاع الزراعى بمجالات الإنتاج والحاصلين على مؤهلات علمية أقل مما هو موضح بالجدول .

٢ — أن المرأة الريفية والتى تساهم مساهمة فعالة فى الإنتاج الزراعى تصل نسبة أميتها الكاملة الى حوالى ٩٣ ٪ ، تساهم بصورة أساسية فى تكوين الاتجاه واتخاذ القرارات الكثيرة فيما يختص بالشئون الاقتصادية والاجتماعية للأسرة الريفية على عكس ما يعتقد الكثيرون وما ينتج عن ارتفاع هذه النسبة من اتخاذ كثير من القرارات غير العلمية والمنطقية فى الحياة الريفية والمتصلة بموضوعات التنمية الاقتصادية .

٣ — قد يعتقد البعض بأن هذه النسب المذكورة فى جدول (١) قد تغيرت تغيرا واضحا خلال الفترة الزمنية الأخيرة أى منذ سنة صدور البيان حتى الآن إلا أن هذه النسب لم تتأثر كثيرا فى تلك الفترة الأخيرة الذى يمكن أن يتضح من بيانات الجدول رقم (٢) .

ويتبين من جدول رقم (٢) أن النسبة التعليمية لم تزد بصورة واضحة وأن هذه الزيادة فى أغلبها كانت وكماعتقد فى المدينة الأمر الذى كان من نتيجته ارتفاع نسبة الأمية فى الريف المصرى فى الفترة من ٦٦ — ١٩٦٩ كما هو موضح فى بيانات جدول (٣) .

ويتبين من الجدول رقم (٣) تزايد نسبة الأمية فيما بين سنة ١٩٦٦ و١٩٦٩ فى كل من الريف والحضر الأمر الذى يمكن اعتباره مؤشرا خطيرا إذا ما اعتبرنا الأمية فى الريف والحضر على حد سواء تعتبر من المعوقات الأساسية للتنمية الاقتصادية . وتزداد خطورة الأمية حدة إذا ما ارتبطت الأمية التعليمية بالأمية الوظيفية وهى تعرف الفرد بحقوقه وواجباته تجاه وحدته الانتاجية أو المجتمع المحلى المحيط به أو مجتمعه ككل . أن أى محاولة تهدف الى زيادة

جدول رقم (١)

توزيع سكان الريف (أكثر من عشر سنوات)
تبعاً لحالتهم التعليمية في عام ١٩٦٠ (*)

الرجال		النساء		المجموع		الحالة التعليمية
عدد	%	عدد	%	عدد	%	
٣٧٢١٠٠٠	٦٧	٥٢٧٦٠٠٠	٩٣	٨٩٩٨٠٠٠	٨٠	أميون
٤٦٠٠٠	١	١٥٠٠٠	٠	٦١٠٠٠	٠	نصف أميين (يقرأون فقط)
١٤٨٠٠٠٠	٢٧	٣٥٠٠٠٠	٦	١٨٣٠٠٠٠	١٦	يقرأون ويكتبون (بدون الدخول في المدارس)
٥٧٠٠٠	١	٩٠٠٠	—	٦٦٠٠٠	١	أقل من ست سنوات دراسة (لم يستكملوا المرحلة الإلزامية)
١٧٠٠٠٠	٣	١٦٠٠٠	—	١٨٦٠٠٠	٢	١ - ٩ سنوات دراسية
٤٠٠٠	٠	—	—	٤٠٠٠	٠	من ٩ - ١٢ سنة دراسية
١٢٠٠٠	٠	—	—	١٢٠٠٠	٠	الجامعيون
٢٠٠٠	٠	—	—	٢٠٠٠	٠	دراسات عليا
٢٨٠٠٠	١	٣٨٠٠٠	١	٦٦٠٠٠	١	غير معروفين
٦٥٢٠٠٠٠	١٠٠	٥٧٠٥٠٠٠	١٠٠	١١٢٢٥٠٠٠	١٠٠	المجموع

* المصدر : محمد محمود عبد الرؤوف (دكتور) — المشكلة الزراعية في مصر والحلول المطروحة لها ودور الدولة في حل المشكلة الزراعية المصرية — رسالة دكتوراه — برلين سنة ١٩٧١ ص ٧٣.

(باللغة الألمانية)

جدول رقم (٢)

عدد التلاميذ والتلميذات فى المراحل التعليمية المختلفة

ونسبتهم الى جملة السكان بالآلاف

١٩٦٠/٥٩ — ١٩٧٠/٦٩ (*)

السنة الدراسية	المراحل التعليمية					تقدير عدد السكان	النسبة %
	ابتدائية	إعدادية	ثانوية	معلمين	المجموع		
١٩٦٠/٥٩	٢٤٥٢	٢٨٦	١٨١	١٥	٢٩٣٤	٢٥٨٣٢	١١٣٦
١٩٦١/٦٠	٢٦١٠	٢٩٥	٢٠٨	١٨	٣١٣١	٢٦٤٧٤	١١٨٣
١٩٦٢/٦١	٢٧٥٥	٣٤٥	٢٠٦	٢٠	٣٣٢٦	٢٧١٤٧	١٢٢٥
١٩٦٣/٦٢	٢٩١٠	٤٠٠	٢١٤	٢٣	٣٥٤٧	٢٧٨٣٢	١٢٧٤
١٩٦٤/٦٣	٣١٣٠	٤٥١	٢٢٥	٣٥	٣٨٤١	٢٨٥٣٨	١٣٤٦
١٩٦٥/٦٤	٣٢٩٥	٥١٦	٢٦٥	٤١	٤١١٧	٢٩٢٦٣	١٤٠٧
١٩٦٦/٦٥	٣٤١٨	٦٠١	٣١٠	٤٩	٤٣٧٨	٣٠٠٠٧	١٤٥٩
١٩٦٧/٦٦	٣٤١٤	٦٨٢	٣٥٤	٤٣	٤٤٩٣	٣٠٩١٢	١٤٥٣
١٩٦٨/٦٧	٣٤٧١	٧٤٥	٤١٣	٣٥	٤٦٦٤	٣١٦٣٦	١٤٧٤
١٩٦٩/٦٨	٣٥٥٠	٧٨١	٤٧٣	٢٩	٤٨٣٣	٣٢٣٦٤	١٤٩٣
١٩٧٠/٦٩	٣٦١٩	٧٩٨	٥٣٥	٢٥	٤٩٧٧	٣٣٣٢٩	١٤٩٣

* المصدر : شريف حتانه (كتور) — المشكلة السكانية فى جمهورية مصر العربية — مجلة الكاتب
عدد مارس ١٩٧٣ ص ٥٤ .

جدول رقم (٣)
الحالة التعليمية لقوة العمل فكور
(حضر - ريف) بالآلات(*)

الجملة	شهادات جامعية وما فوقها		شهادات متوسطة وأقل وفوق المتوسطة		يقرأ ويكتب		أى		الانغال
	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
٢٨٣٣٦	٦١	١٧٣٤	١٢٢	٣٤٥٦	٤٢٤	١٢٠١٣	٣٦٣	١١١٣٣	حضر
٤٧٦٣٣	٠٢	١٠٢	١٦	٧٣٨	٢٤٣	١١٥٨١	٧٣٩	٣٥٢١٢	ريف ١٩٦٦
٧٥٩٦٩	٢٤	١٨٣٦	٥٥	٤١٩٤	٣١١	٢٣٥٩٤	٦١٠	٤٦٣٤٥	جملة
٢٧٨٩٤	٦٨	١٨٩٤	١٤٧	٤١٠١	٣٧٢	١٠٣٧٥	٤١٣	١١٥٢٤	حضر
٤٩٠٠٣	٠٢	١٦٢	٢٧	١٣١٥	٢١٥	١٠٥١٩	٧٥٥	٣٧٠٠٧	ريف ١٩٦٩
٧٦٨٩٧	٢٧	٢٠٥٦	٧١	١٤١٦	٢٧١	٢٠٨٩٤	٦٣١	٤٨٥٣١	جملة

* عند الفغار عرض هلال ء اسماعيل محمد عبد - التطور الإحصائى وآثره على معدلات النشاط الإقتصادى - السكان بحوث ودراسات (مجلة تصدر كل ثلاثة شهور) مركز الأبحاث والدراسات السكانية . الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء الجلد الأول - العدد الثالث - أبريل ١٩٧٢ ص ٥٧ .

معدلات التنمية لا يمكن أن تغفل هذا الاتجاه إذا ما أردنا أن ننمى قدرات القاعدة المريضة من الفلاحين وبالتالي العمل على زيادة انتاجيتهم حيث أثبت كثير من الدراسات وجود العلاقة الموجبة والمؤكدة احصائيا بين زيادة انتاجية العمل وارتفاع المستوى التعليمى والثقافى .

ثانيا الركون الاقتصادى لدى الغالبية العظمى من المنتجين الزراعيين وانخفاض متوسط الدخل الزراعى بوجه عام فمن المعروف أن حوالى ٩٤.٥٪ من عدد الملاك الزراعيين فى عام ١٩٦٥ يملكون ٥.٧٪ من المساحة الزراعية بمتوسط ملكية مقداره ١.٢٢ فدان(*) الأمر الذى يمكن أن نقول معه أن غالبية المنتجين الزراعيين يعتبرون من ذوى الدخل المحدودة جدا . ويمكن توضيح هذا المتوسط المنخفض من الدخل بالنسبة للمشتغلين فى الزراعة بوجه عام من خلال البيانات المنشورة عن تطور نصيب الفرد من المشتغلين بالزراعة من صافى الدخل الزراعى من أراضى التوسع الراسى فى مصر فى الفترة من ١٩٦٠/٥٩ — ١٩٧٠/٦٩ كما هو مبين فى جدول (٤) .

ويتضح من جدول رقم (٤) حقيقة هامة ألا وهى انخفاض متوسط الدخل الحقيقى السنوى للفرد المشتغل بالزراعة مقيما بأسعار ١٩٥٩/١٩٦٠ فى سنة ١٩٦٩/١٩٧٠ عنه فى سنة الأساس ١٩٦٠/٥٩، ويرجع سبب انخفاض نصيب الفرد الى زيادة عدد المشتغلين فى الزراعة بنسبة أكبر من الزيادة فى الدخل الزراعى الحقيقى عبر هذه الفترة .

وعلى الرغم من انخفاض نصيب الفرد من الدخل الزراعى إلا أن القطاع الزراعى ما زال القطاع الرئيسى فى مد الدولة (القطاعات الأخرى) بمصادر التمويل الخارجى لما يساهم به من قسط كبير فى التنمية الاقتصادية بوجه عام كما هو موضح فى الجدول رقم (٥) .

ويتضح من بيانات جدول (٥) أن الميزان التجارى الزراعى المصرى فى صالح هذا القطاع باستمرار وأن قيمة الصادرات المصرية فى تزايد مستمر أيضا إلا أنه يلاحظ التذبذب الواضح فى السلع الاستهلاكية الزراعية من سنة لأخرى مما يعكس سوء تخطيط الكميات المستهلكة من قبل العاملين بهذا القطاع من ناحية كما ويتضح كبر مساهمة السلع الاستهلاكية المستوردة بالنسبة للسلع الوسيطة واللازمة للإنتاج الزراعى بل وتساؤل نصيب هذه السلع ، ونحن نعتقد أن تنمية هذا القطاع بالمساهمة الفعالة من العامل البشرى الزراعى لابد وأن ترتبط بتوفير مزيد من سلع الإنتاج الرأسمالية (الآلات ، الجرارات .. الخ من عناصر الإنتاج الحديثة) التى يمكن عن طريقها تنمية هذا القطاع وبالتالي العمل على زيادة القاعدة المادية بالقطاع الزراعى طالما كان الميزان التجارى يسمح بممكنات هذه الزيادة ألا يكون هذا القطاع مجرد

* المصدر الاقتصاد الزراعى — نشرة شهرية تصدرها مصلحة الاقتصاد الزراعى والاهصاء
بوزارة الزراعة — عدد ممتاز يوليو ١٩٦٨

جدول رقم (٤)

تطور نصيب الفرد من المشتغلين بالزراعة من صافي الدخل* الزراعى
من اراضى التوسع الراسى فى الفترة من ٦٠/٥٩ - ٧٠/٦٩

السنة	تقدير عدد المشتغلين بالزراعة	تقدير الدخل الزراعى (بالمليون جنيه)	متوسط نصيب الفرد (بالجنيه)	متوسط نصيب الفرد (بالجنيه)
	تقدير عدد المشتغلين بالزراعة	تقدير الدخل الزراعى (بالمليون جنيه)	متوسط نصيب الفرد (بالجنيه)	متوسط نصيب الفرد (بالجنيه)
السنة	تقدير عدد المشتغلين بالزراعة	تقدير الدخل الزراعى (بالمليون جنيه)	متوسط نصيب الفرد (بالجنيه)	متوسط نصيب الفرد (بالجنيه)
١٩٦٠/٥٩	٦٣٩٥	٤٠٠٠	٤٠٥٠	٦٣٣٣٠
١٩٦١/٦٠	٦٦٠٨	٤٠٢٧	٤٠٢٧	٦٠٩٤١
١٩٦٢/٦١	٦٨٢٠	٣٧٣٠	٣٧٣٠	٥٤٣٩٢
١٩٦٣/٦٢	٧٠٣٨	٤٢٥٢	٤٢٦٤	٦٠٤١٤
١٩٦٤/٦٣	٧٢٦٣	٤٧٥٠	٤٥٢٨	٦٥٣٩٩
١٩٦٥/٦٤	٧٤٦٦	٥٣٠٥	٤٦٩٤	٦٩٧١٦
١٩٦٦/٦٥	٧٧٣٥	٥٩٩٧	٤٨٥٠	٧٧٥٣٠
١٩٦٧/٦٦	٧٩٨٣	٥٩٧٢	٤٥٤١	٧٤٨٠٨
١٩٦٨/٦٧	٨٢٣٨	٦٣٠٨	٤٦٠٧	٧٦٥٧١
١٩٦٩/٦٨	٨٥٠٢	٦٧١٩	٤٦٨٦	٧٩٠٢٨
١٩٧٠/٦٩	٨٧٧٤	٧٥٠٢	٥٠١٥	٨٥٥٠٢

* المصدر : محمد محمود عبد الرؤوفه (دكتور) ، حلمى عبد الغنى سمسد - التنبيه
الزراعية الراسية فى جمهورية مصر العربية - مذكرة رقم ١٠٢٩ - معهد التخطيط القومى
يناير ١٩٧٣ ص ١٠٧

ممول للقطاعات الأخرى لتنميتها مع بقائه بحالة التخلف التى تعتبر إحدى سماته حتى الآن .

وخلاصة ما سبق يتبين لنا أن متوسط دخل الفرد المشتغل بالزراعة يعتبر محدودا جدا بل انه يتناقص ، ومن ثم فإن الركود الثقافى يتفاعل مع الركود الاقتصادى وعدم إمكانية العامل بالقطاع الزراعى فى الانفاق على وسائل أو مراحل التعليم المختلفة بالدرجة الكافية كما أنه فى نفس الوقت لا يستطيع أن يحصل من هذا الدخل على عناصر الثقافة الأخرى (الصحف والمجلات والكتب ، الراديو والتلفزيون ... الخ) لارتفاع تكلفة هذه الوسائل كما سبق أن أوضحنا عن طاقته الداخلية .

ثالثا — انخفاض المستوى الصحى وارتفاع نسبة الأمراض التى يصاب بها العامل البشرى الزراعى كنتيجة لمعاناة طويلة من عدم الاهتمام بنشر المستشفيات ووسائل العلاج أو الوقاية وكذلك إيمان الفلاح المصرى بكثير من وسائل العلاج البدائية كنتيجة طبيعية لركوده الفكرى من ناحية وانخفاض دخله مما يحول وحصوله على وسائل العلاج من الأجهزة المتخصصة من ناحية أخرى ، كما يرجع انخفاض المستوى الصحى وارتفاع نسبة الأمراض الى انخفاض المستوى الغذائى الذى يحصل عليه الفرد فى مصر فإذا كان ما يجب أن يحصل عليه الفرد العادى يوميا ٣٠٠٠ سعر حرارى كبير ، ٥٨٦ جرام بروتين حيوانى لى يحافظ على حياته ويقوم بالجهد اللازم فى العمل فإن الفرد فى مصر يحصل على ٢٥٣٠ سعرا حراريا كبيرا ، ١٢ جرام بروتين حيوانى فقط (*) وعلى الرغم من انخفاض المستوى المذكور فأننا نتوقع أن ما يحصل عليه الفرد فى الريف المصرى أقل من هذا القدر الموضح سابقا لانخفاض مستوى الدخل النسبى فى القطاع الزراعى عنه فى القطاعات الأخرى ، وخلاصة ذلك مؤداه أن المستوى الصحى للعامل البشرى الزراعى فى وضع لا يسمح له بالتفكير العلمى والمنطقى فى أموره لما للمستوى الصحى من ارتباط وثيق بممكنات الحصول على العلم والثقافة والمشاركة فى القضايا الحساسة مثل قضايا التنمية التى تحتاج لمهارات ذهنية عالية نسبيا .

رابعا — بدائية أساليب الانتاج المستخدمة فى القطاع الزراعى والتى ينعكس أثرها فى ارتفاع الجهود العضلى الذى يبذله العامل البشرى فى اجراء العمليات الزراعية المختلفة وما يرتبط به هذا الجهد الشاق من عدم توفير وقت الفراغ الذى يتمكن من خلاله بالاستفادة ، بوسائل الثقافة المختلفة مما يسمح بتنمية قدراته الذهنية وتعرفه على مشاكله بصورة علمية للدلاء برأيه فيها والمساهمة فى حلها وحتى يمكن أن نتعرف على مقدار الوقت الذى يمكن أن يتوفر للفلاح اذا ما استبدل اجراء عدد من العمليات الزراعية من الطريقة البدائية الى الطريقة الميكنة كما هو موضح فى جدول رقم (٦) والذى أجرى فى مساحة تبلغ ٢٠٠ فدان لحصول القطن فى محلة موسى وهو المحصول الأساسى فى القطر والذى من خلاله يتبين أن اجراء عمليات الحرث والتمشيط والتزحيف والزراعة والرش وبالمبيدات للفدان اذا ما أجريت آليا فإن العمل البشرى اللازم

* المصدر : مجلة الطلبة — حركة الفلاح والارض فى مصر — عدد أكتوبر ١٩٧٢ ص ٣٧ .

جدول رقم (٥)
الميزان التجاري الزراعي في الفترة من ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٧٠/٦٩
بالأسعار الجارية بالمليون جنيه(*)

الميزان التجاري	اجمالي الواردات الزراعية	الواردات الزراعية		النسبة المئوية للمواردات الزراعية إلى إجمالي الصادرات	اجمالي الصادرات المصرية	الصادرات الزراعية	السنوات
		سلع وسيطة لإنتاج الزراعي	سلع استهلاكية زراعية				
٩٥٢٣٤	٥٢٤١٠	١٢٢٨٠	٤٠١٣٠	٧٩	١٨٨٠١	١٤٧٦٤٤	٦٠/٥٩
٩٦٧٨٦	٤٥٧٦٧	١٢٢٤٥٣	٣٣٣١٤	٧٦	١٨٧٧٧	١٤٢٥٥٥٣	٦١/٦٠
٢٩٨٠٣	٧٢٠٥٣	١٣٢٨٨٨	٥٨١٦٥	٦٨	١٥٠٠١	١٠١٨٥٨	٦٢/٦١
٤٦٢٩٦	٩١٥٨٤	١٨٦٤٤٦	٧٢٩٣٨	٧٠	١٩٦٧	١٣٧٨٨٠	٦٣/٦٢
٥٠٧٩٤	١١٠٨٣١	١٧٧٩٩٦	٩٣٠٣٥	٦٨	٢٣٧٠١	١٦١٩٢٥	٦٤/٦٣
٨١٨٥٩	١٠٣٢٢٤	١٨١٤٤٩	٨٥٠٧٥	٧٠	٢٦٣٥٥	١٨٥٨٨٣	٦٥/٦٤
٦٩٥١٤	١١٠٠٧٩	٢٠١٣١	٨٩٩٤٨	٧٠	٢٥٦٩٢	١٧٩٥٩٣	٦٦/٦٥
٥٦٤٧٨	١١٥٧٢٢	١٥٧١٧	١٠٠٠٥٥	٦٧	٢٥٧٢٨	١٧٢٢٠٠	٦٧/٦٦
٤٥٨٤٥	١١٦٢٧٥	١٤٢٩٩٩	١٠١٨٧٦	٦٦	٢٤٤٢٧	١٦٢١٢٠	٦٨/٦٧
١٢٢٥٠٨	٧٢١٧٤	١٥٩٨٠	٥٦١٩٤	٦٤	٣٠٣٥٥	١٩٤٦٨٢	٦٩/٦٨
١٥٢٦١١	٧٠١٢٢	٢٠٦٦٨	٤٩٤٥٤	٦٨	٣٢٨٠١	٢٢٢٧٣٣	٧٠/٦٩

* المصدر : محمد محمود عبد الرؤوف (تكور) ، حلى عبد الفتى سعد ، مرجع سابق ص ١١٣ جدول رقم ٢٧ .

لها لا يتعدى ٢٣٥ ساعة فى حين أن اجراءها يدويا يحتاج الى حوالى ٤٢ ساعة .

ان ميكنة العمليات الزراعية الأساسية فى الزراعة المصرية لا تساهم فى مجرد خفض عدد ساعات من العمل المضى والشاق لاجرائها والتي يمكن أن يستخدمها هذا المنتج فى توسيع قدراته كما سبق أن ذكرنا فحسب ولكنها تساعد أيضا فى أن يزداد تفتحها وخبرة وتعاملًا مع نمط جديد من الآلات الأكثر تعقيدا الأمر الذى يجعل من خلال تعامله معها عاملا مساعدا على الخلق والتجديد فى كل المجالات المرتبطة به ، كما أن انتشار وسائل الانتاج البدائية بصورتها الحالية يعكس وجود علاقات انتاجية متخلفة ويساعد على ترسيخها لفترات طويلة فى ظل ظروف الزراعة المصرية والتي لا تسمح بتملك غالبية المنتجين هذه الآلات لارتفاع اسعارها عن طاقة الدخول أو المدخرات المتاحة لديها كما أن وجود صورة التخلف هذه سوف تصبح حائلا أساسيا أمام تطوير الزراعة المصرية ودخولها فى مرحلة الزراعة العلمية التعاونية المعاصرة والتي تعتمد على نشر الميكنة الزراعية واستخدامها بواسطة العامل البشرى الزراعى المدرب على استخدامها والمدرک لفوائدها .

خامسا : انخفاض كفاءة أجهزة التثقيف الفلاحية ونعنى بانخفاض كفاءة أجهزة التثقيف هذه عدم مقدرتها على النهوض بالعامل البشرى الزراعى ثقافيا للدرجة التى يستطيع منها المشاركة بصورة فعالة فى تنمية موارده بالطريقة العلمية وكذلك الإلمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بعلاقته بمجتمعه المحلى ويرجع ذلك بالدرجة الأولى الى ضعف المستوى الذى تستطيع أن تقدمه هذه المؤسسات بالطريقة التى تشد بها المنتج من ناحية وغياب العناصر القادرة على الاقتناع من ناحية أخرى .

سادسا : ضعف الممارسة الديمقراطية وانحرافها فى كثير من المناطق بالريف المصرى . . ونعنى بالممارسة الديمقراطية — اشتراك الفلاح براهى المنطقى السليم والمنزه فى معالجة مشاكله وقضاياها والادلاء بالأراء والمقترحات فيها خلال المؤسسات الجماهيرية فى القرية وكذلك معرفة حقوقه وواجباته . وتعتبر قضية الممارسة الديمقراطية من القضايا الأساسية والتي يمكن أن تساعد والى حد كبير فى تطوير الريف المصرى واللاحق به الى ريف متقدم، ولو اننا نرى أن ضعف هذه الممارسة هو محصلة عديد من العوامل السابقة بالإضافة الى بعض الانحرافات التى وقعت فيها بعض قيادات المؤسسات الجماهيرية فى الريف المصرى والتي ترجع فى معظمها لسوء فى الاختيار وغياب الرقابة الشعبية الواعية والقيادية عليها كما وترجع هذه الانحرافات الى عدم وضوح وتقنين مهام هذه الممارسة وحدودها وآثارها .

سابعا : علاقة التخلف بين الكم والكيف فى المؤسسات الحكومية المساعدة للمزارع المصرى من الناحية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والصحية . فعلى الرغم من التوسع الواضح فى اعداد هذه المؤسسات وانتشارها فى داخل القرى المصرية كما هو معروف فى الجمعيات التعاونية الزراعية،الوحدات الصحية،

جدول رقم (٦)

اثر اجراء العمليات الزراعية آليا ويدويا على انتاجية وتكاليف

وساعات العمل المبذولة في الفدان (※)

البيان	زراعة آلية	زراعة يدوية
متوسط محصول الفدان (قنطار)	٧٠٠٢	٤٠٦
التكاليف بدون حساب الأسمدة والمبيدات (جنيه مصرى)	١٨٠٦٨	٣٢٠٥٣
الوقت اللازم لحراث الفدان (ساعة)	١٠١	٢٥٠٠
الوقت اللازم للتمشيط والتزحيف (ساعة)	٤٠	٨٠٠
الوقت اللازم للزراعة (ساعة)	٣٠	٨٠٠
الوقت اللازم للرش بالمبيدات (ساعة)	١٥	١٠٠

※ المصدر : على على الخشن (دكتور) — بحث عن تطوير وزراعة المحاصيل عن طريق استعمال الآلات الزراعية — الحلقة الدراسية (نحو أفاق تعاونية جديدة ٢١ — ٢٣ مايو ١٩٧٣) — أمانة الفلاحين — اللجنة المركزية — الاتحاد الاشتراكي العربى ص ٧ .

الوحدات الاجتماعية ، الوحدات المجمعية ، المدارس ، قصور الثقافة ، إلا أن هذه المؤسسات حكمت تحركها فى كثير من القرى أجهزة إدارية وفنية متخلفة مما حال وتأثيرها بصورة واضحة على درجة الإيمان بأهمية هذه المؤسسات والارتباط بها ومحاولة تنميتها ، ولقد تبين من بحث جار يقوم به الباحث لمعرفة رأى المزارعين فى الآثار والمشاكل الاقتصادية من خلال تعاملهم مع الجمعيات التعاونية عن طريق استمارات الاستبيان أن النسبة الغالبة من المتعاملين مع الجمعية التعاونية من صغار الزراع يرغبون التعامل مع الجمعيات التعاونية على الرغم من عدم اقتناعهم بآثارها الاقتصادية وأنه لو توفر لهم بديل تمويلى لتركوا الجمعية وأمتنعوا عن التعامل معها ، وعلى الرغم من أن هذا الرأى الغالب غير سليم من وجهة النظر العلمية والتطبيقية وعلى الرغم أيضا من أن هذه المؤسسة قد أنشئت لتخدم المزارع الصغير وتحميه من جشع الرابين والوسطاء والمستغلين فإن هذا التصور والاتجاه قد نشأ نتيجة لسلبيتين أساسيتين هما انخفاض كفاءة الأجهزة الداعية لأهمية ومكانة هذه المؤسسات بالنسبة للمزارعين عامة والصغار منهم خاصة ، وكذلك لوجود بعض صور الانحرافات التى تحدث فى هذه المؤسسة الهامة أن هذا الوضع يعكس الى حد كبير مدى التخلف من هذا الجانب الهام والرئيسى وبين ضرورة ربط التوسط الكمى فى عدد هذه المؤسسات بتحسين عملها من ناحية الكيف حتى تلعب الدور المؤثر فى اتجاهات العامل البشرى الزراعية وحتى يزداد إيمانهم بالحركة التعاونية والتى يجب أن تكون محور الانطلاقة الرئيسية فى المجتمع الريفى لى تساهم بدورها الفعال فى إعادة بنائه على أساس عصى ومايقال عن الجمعيات التعاونية يمكن أن يقال عن غيرها من المؤسسات الأخرى .

ثامنا : التخلف النسبى للقطاعات الاقتصادية الأخرى . فمن الممكن أن تكون الزراعة متخلفة فى دولة ما ، إلا أن القطاعات تكون أكثر تقدما فى العلاقات الانتاجية وقوى الانتاج وخاصة فى قطاع الصناعة الأمر الذى يعطى لهذا القطاع أهمية خاصة باعتباره مصدر جذب واشعاع للريف ومساعداً أساسياً على تطويره ودعمه بوسائل الانتاج المختلفة ، إلا أنه وعلى الرغم من زيادة مساهمة القطاع الصناعى فى الدخل القومى نتيجة التوسع فى التصنيع فإن هذا القطاع لا يزال قاصراً على استيعاب النمو المتزايد فى عدد العاطلين جزئياً أو كلياً فى القطاع الزراعى وما يمكن أن يتأثر به هؤلاء المنتقلون من الريف الى الحضر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية لزيادة الأجور النسبية فى القطاع الصناعى عنه فى القطاع الزراعى ، كما أن نمو القطاع الصناعى فى صورة مؤسسات انتاجية أو استهلاكية أو وسيطة ، يشكل مركزاً يمكن أن يساعد فى تكوين طبقة عاملة واعية لحقوقها وواجباتها من خلال الممارسة الديمقراطية السليمة وبالتالي يمكن أن ينتشر اشعاعها ليصل الى القرية من خلال الانتقال فى الاتجاهين ، هذا ومن المعروف أن دور العمال فى الصناعة يمكن أن يكون محدوداً ولدى بعيد نسبياً وخاصة لأولئك النازحين من القرى ما لم ترتبط عملية توطينهم فى

* يهدف البحث الى التعرف على الآثار والمشاكل الاقتصادية للجمعيات التعاونية الزراعية لى يكون خمسة أفئدة أقل والذين يشكلون نسبة كبيرة من المنتجين كما سبق أن وضحنا من خلال استمارات استبيان صممت لهذا الغرض .

الصناعية بجهد مكثف من أجل إزالة آثار الركود الفكرى والذى عانوا منه لعيشتهم فترة طويلة من عمرهم بالريف .

تاسعا : التخلف الثقافى والحضارى لسكان المدن والذين ينتقلون الى القرى للعمل بمؤسساتها ، ولا نعننى هنا شكل مباني المدينة أو توفر المياه الصالحة للشرب والكهرباء ، وتوفر وسائل الثقافة بوفرة نسبية وانما نعننى شكل الثقافة المقدم لاهل المدينة،فهو بالتالى يمكن أن يلعب دورا أساسيا فى النهوض بالقرية بالتعامل معها من خلال العلاقات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والصحية والثقافية ، حيث أن دخول المدينة وخاصة فى ظروفنا الحالية ضمن اطار التخلف بصورة المختلفة يجعل من سكانها أقل مقدرة على الارتفاع بمستوى القرية الى المستوى المطلوب ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا .

عاشرا : الأزمات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وتلعب هذه الأزمات دورا سياسيا لعملية التكوين الحضارى لاي دولة ولاى قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى اذ أنه من المعروف أن هذه الأزمات غالبا ما يكون لها تأثير سلبي على كثير من المقومات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ما لم ترتبط بدراسة سليمة لأسبابها ومحاولة الخروج من وطأتها بطريقة علمية مستفيدة من العوامل التى أدت لحدوثها ومحاولة تخطيها الأمر الذى يرتبط فيه الجهد البشرى وتعبئته وتنظيمه بصورة فعالة .

ولكل هذه الأسباب وغيرها أضحى العنصر البشرى معوقا أساسيا أمام تنمية القطاع الزراعى بصورة فعالة ودخوله فى مجال الزراعة المتقدمة، وأن أية محاولة للخروج من دائرة تخلف هذا القطاع لا يمكن أن تتم بكسر أى من نقاط الضعف السابقة دون كسرها جميعا وبصورة متكاملة ومتوازنة أيضا للتدخل الكبير بين أسبابها ومسبباتها .

ان محاولة الوصول بالعامل البشرى بحيث يتكامل مع العامل المادى لكى يحققا هدف التطور الاقتصادى والاجتماعى وخاصة فى القطاع الزراعى يرتبط بوضع خطط مدروسة تختلف فى مداها الزمنى حسب درجة تأثير كل نقطة من النقاط المذكورة وقد يتصور البعض بأن وضع هذه الخطط قد يكون مبررا لووقف المحاولات المبذولة للتنمية الاقتصادية فى مصر فى ظل الظروف الراهنة ، الا أن الرد على ذلك بالنفى نظرا لأن حلول بعض هذه المشاكل قد يحتاج الى عشرات السنين،ومن ثم فانه يصبح من الضرورى وضع الخطط المناسبة للحد من الآثار السلبية المذكورة .

وتعتبر عملية اثاره الوعى لدى الفلاحين للتعرف على المعوقات الأساسية للتنمية الاقتصادية والمساهمة فى وضع الحلول المناسبة من خلال المشاركة الجماعية ، الايجابية والمنظمة تحتاج الى جهد مكثف ومنظم أيضا من خلال الأجهزة التنفيذية والسياسية فى الدولة اذ أنه من المعروف أن الوعى الناشئ فى المجتمعات المتقدمة هو حصيلة تراكمات قرون من التقدم الاقتصادى والاجتماعى، منذ أن تفجرت الثورة الصناعية وحتى الآن، الا ان التوعية فى ظروف

الدول المتخلفة لم تعد تنتظر النمو التلقائى والتدريجى لعشرات من السنين نتيجة لهذه التفاعلات والتى حدثت فى الدول المتقدمة وعلى ذلك فإن عملية خلق الوعى واثارته وتنميته فى ظروف الدول المتخلفة ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنوع الموجهة توجيهها سليما من المؤسسات المعنية وأن هذه المؤسسات مسئولة وبشكل رئيسى عن توفير الظروف الموضوعية والذاتية لتنمية المجتمع الريفى .

وبعد التعرف على المحددات الرئيسية لدور العامل البشرى الزراعى فى التنمية الاقتصادية يمكن وضع مجموعة النتائج والتوصيات التى يمكن أن تساهم من وجهة نظرنا فى حل مشكلة تخلف العامل البشرى الزراعى على النحو التالى:

١ — ان قضية الأمية التعليمية والوظيفية يجب أن تكون من النقاط ذات الأولوية لكى يقوم العامل البشرى بدوره فى التنمية ، وأن حل هذه المشكلة لم يعد يحتاج جهودا اصلاحية بقدر ما يجب أن ينظر اليها بصورة جادة وحاسمة واعتبارها قضية اقتصادية واجتماعية وسياسية من الدرجة الأولى، وأن التنظيم السياسى يجب أن يلعب الدور الأساسى فى المساهمة فى حلها معتمدا على كفاءات وخبرات وامكانيات الجهات الأخرى (الشعبية والتنفيذية) ولقد أن الأوان لوضع برنامج مدرّوس وعلمى يربط الكم والكيف بحيث يتم تنفيذه فى أقل فترة ممكنة وأن نجند مزيدا من الامكانيات ، ولا نعنى بالامكانيات هنا مزيدا من الاستثمارات، وإنما نعنى مزيدا من اثاره الوعى لدى الأميين لحثهم على التعلم من ناحية واثارته لدى من يقومون بالتعليم باعتباره واجبا وطنيا من الدرجة الأولى من ناحية أخرى وأنه اذا ما توفرت الرغبة الأكيدة والايمان بخطورة الأمية فإن الخطوة التالية وهى تنفيذ هذا البرنامج أكثر سهولة ويسرا ولقد سبقنا فى ذلك دول كثيرة انتهت الى هذه المشكلة وقامت بالقضاء عليها فى فترة وجيزة نسبيا تتناسب ومقدار تغلغلها .

ان علاج مشكلة الأمية فى الريف والحضر على السواء لا يمكن عزله عن قضية الاهتمام بالزامية التعليم فى المراحل التعليمية الأولى وضرورة توفير الاماكن اللازمة والكافية للاعداد المتزايدة للمقبولين بهذه المدارس فى سن الالزام كما يجب وضع الضمانات اللازمة للحد من ظاهرة التسرب والتهرب من هذه المدارس فى مراحلها الأولى كما يجب اعادة النظر فى البرامج التعليمية بشكل يحد من التدهور فى المستوى التعليمى للأطفال فى المراحل الأولى .

٢ — العمل على تغيير شكل علاقات وقوى الانتاج فى المجال الزراعى بشكل يسمح بتوفير الظروف التى يستطيع من خلالها العامل البشرى الزراعى القيام بدوره الأساسى فى التنمية. وبمنظرة على تلك الظروف التى يعيشها المزارع الصغير وعلى طبيعة استغلاله للمساحة المحدودة التى يملكها نجد أن قراراته الانتاجية لا تتعدى اختيار مواعيد الزراعة والرى والتسميد والجنى . . . الخ من العمليات الزراعية كما أنه فى كثير من الأحيان مرتبط بدورة زرعية معينة ومن ثم فإن كثيرا من القرارات الأخرى والهامة مثل عملية تخطيط الحجم الأمثل للمزرعة واختيار نمط الاستغلال وتخطيط التكاليف والتسويق بالطريقة العلمية والتى

لن تتأتى الا من خلال تحويل شكل العلاقات الانتاجية الحالية فى اطار التعاون التقليدى الى نوع اكثر تقدما الا وهو التعاون الانتاجى(*) والذى سوف يتيح للعامل البشرى الزراعى لان يساهم بدور اكثر فعالية كما ان تطوير التعاون الخدمى الحالى الى تعاون انتاجى ، سوف يؤكد العلاقات التعاونية السلمية وارساء علاقات أكثر تجديدا وديناميكية تنمو بنمو قوى الانتاج المتاحة فى صورة متوازنة وحتى لا يحدث تناقض بينهما ، ومن ثم فان التأكيد على ضرورة تطوير وتحديث قوى الانتاج يصبح من الأمور الهامة ، هذا وتعتبر ميكنة العمليات الزراعية الأساسية خطوة رئيسية نحو تطوير الانتاج فى المجتمع الريفى .

٣ - العمل على تأكيد دور المؤسسات الجماهيرية فى اطار منظم من الناحية الأفقية والرأسية ومن ناحية الكم والكيف وأن وجود هذا الهيكل التنظيمى يسمح للعاملين بالمشاركة الإيجابية فى اعداد الخطط الاقتصادية وتنفيذها ومن ثم نأينا نتفق مع الراى (**) الذى يدعو الى ضرورة اقامة الديمقراطية الحقيقية وتوفير حرية تداول الأفكار والاقتراحات والانتقادات وأنه بدون هذا الشرط لا يمكن أن يكون التخطيط عملا جماعيا ، ولا يمكن أن تتوفر له المساندة والتأييد الفعال من قبل العاملين ، ويصبح بذلك عاجزا عن أن يستفيد من طاقات المجتمع .

ان تأكيد مكانة ودور هذه المؤسسات لابد وأن يرتبط أيضا بالتسليح الفكرى للجماهير وجعلها أكثر ايمانا بقضايا التحول الاشتراكى فى الريف المصرى الأمر الذى يجعلنا أكثر حاجة الى اعادة النظر فى دور هذه المؤسسات بشكلها الحالى وفى نوع مادة التثقيف الجماهيرى وكذلك فى نوع العناصر القيادية فى هذه المؤسسات بحيث يمكن معه تحقيق الأهداف المرجوة من هذه المؤسسات .

٤ - الاهتمام بقضية التخطيط والتنمية الاقتصادية وجعلها محور تطوير وتطور التعليم فى المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى بحيث تخدم كل المواد التى تدرس أهدافها بشكل مباشر أو غير مباشر ومن ثم فانه يصبح من الضرورى اعادة النظر أيضا فى محتويات هذه المقررات ودعمها وزيادة الوعى بقضايا التنمية من خلال هذه المؤسسات .

٥ - ضرورة الارتقاء بالمستوى الثقافى فى كل من الريف والحضر على السواء، والارتقاء هنا يجب أن يأخذ اتجاها أفقيا رأسيا يهتم الجانب الأفقى بزيادة اعداد وسائل الثقافة المختلفة بينما يهتم الجانب الرأسى بتحسين نوعية الثقافة المقدمة وجعلها أكثر ملاءمة وأكثر تأثيرا على حياة العامل البشرى لكى تكون أحد العناصر المساعدة أو المكملة فى بناء المجتمع من الناحية الحضارية .

* المصدر : محمد أبو مندور الديب (دكتور) - التخطيط الزراعى (مذكرة استئسل) قسم الاقتصاد الزراعى كلية الزراعة - جامعة القاهرة ١٩٧٣ (ص ٩٢ .
 (***) شارل بتلهم - وترجمة الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله - التخطيط والتنمية الطبعية الثانية ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦ ، ص ٢٣ .

٦ — الاهتمام بالمشاكل والثغرات التى تعاني منها المؤسسات الحكومية المساعدة فى القطاع الزراعى وخاصة فيما يتعلق بالتخلف بين الكم والكيف فى هذه المؤسسات ومن ثم فإن نقطة البدء لابد وأن ترتبط بالتعرف على هذه المشاكل والثغرات وتحليل أسبابها بصورة علمية، ومن ثم محاولة حلها وتطويرها بصورة علمية أيضا فى أقل فترة زمنية حتى لا تزداد أزمة الثقة بين العامل البشرى الزراعى وما تؤديه هذه المؤسسات من خدمات كبيرة للمزارع المصرى.

٧ — التأكيد على دور القطاع الصناعى فى التنمية باعتباره محورا أساسيا لتوسيع القاعدة المادية فى المجتمع واعتباره أيضا مركزا كبيرا للمجتمع العمالى المنظم والذي يمكن أن يؤدى دوره فى المساهمة فى تنمية المجتمع الريفى من خلال المشاركة فى تطويره ماديا أو نقل علاقات الانتاج المتطورة له وكونه مصدر جذب للفائض من الأيدى العاملة حتى تسهل مهمة الميكنة دون زيادة واضحة فى حجم البطالة الكلية والجزئية فى القطاع الزراعى أو الهجرة الغير منتظمة من الريف الى المدينة والمرتبطة بكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية .